عدم إسقاط دور الشارع، حيث أنه خلال أربع مناسبات، أو أحداث في لبنان، تبيّن أنّ للشارع دوراً ولو كان أحياناً محدوداً، عام 1943 قامت حكومة بشارة الخوري ورياض الصلح بإلغاء مواد الانتداب وقامت السطات بإعتقال مجموعة كبيرة من أعضاء الحكومة في السجون، وقامت الجماهير حينها. أعتقد أنّ الجمهور اللبناني المعترض حينها، كان يمثل ثلثي اللبنانيين، وتمكّن، مع اعتبارات أخرى، من كسر قرار سلطات الانتداب. مرّة أخرى، الرئيس بشارة الخوري أجرى انتخابات غير عادلة لتعديل الدستور، من أجل تجديد ولايته، وأفلح بذلك. لكن معارضة شديدة واجهته وأكرهته على الاستقالة.

قنديل: القلق هو من تطييف الشارع، بقضايا تحت عنوان الهواجس الطائفية والتطلعات الطائفية. لنتفق على هدف، صيغة المجلسين لكي تنزّل لها شارع يجب أن تتفق على أنها المخرج المتفق عليه. كلام الوزير جريصاتي يضعنا في مكان آخر، إما أن نذهب إلى تطبيق منصف للطائف، وفق صيغته الطائفية، قبل البحث بالخروج من الطائفية، أو تعالوا إلى صيغة لعقد جديد، هل لازال ثمة إمكانية لترميم الطائف القائم بتسويات؟ هل ترى، كباحث قانوني دستوري سياسي متابع للشأن الانتخابي، فرصة بأنّ هذا النظام لايزال يتسع لفرص ترميم، أم أنه استهلك واستنفذ، وما نحن بصدده الآن أزمة نظام وليس مجرد أزمة عابرة من أزمات التمثيل السياسي؟

نعمان: لافرصة لترميم النظام.

قنديل: بناء عليه هل يفتح نظام الطائف نافذة إلى اللاثورة؟ يعني عندما يفلّس النظام، البديل هو الثورة ويأتي بعدها مؤتمر تأسيسي أو سواه. عادة هناك نافذة يفتحها الدستور ويستغلها المصلحون للانتقال السلمي، هل يمكن لنافذة المجلسين أن تكون قادرة على لعب هذا الدور؟

نعمان: نعم من خلال المادة 22 من الدستور التي تنصّ على أنه مع انتخاب أول مجلس نيابي على أساس وطني لاطائفي، يستحدث مجلس للشيوخ تمثل العائلات الروحية فيه.

قنديل: هذه الصيغة العائمة لمجلسين، الاتفاق على الصلاحيات وطريقة تقاسمها بين المجلسين، وما هي القضايا المصيرية ومتى يجتمع المجلسان، ومتى يكون للأول حق النقض على الثاني. هذه تحتاج وحدها إلى حوار ولجان عمل لستة أشهر على الأقلّ. هل هناك متسع من الوقت، قبل الانفجار الدستوري، وقبل أن نصل إلى الاستحقاقات الداهمة؟ وهل هناك وقت لنقوم بكل هذه الاتفاقات ومعها التدريب اللازم للناس ووسائل العمل الإداري في الوزارات، لانتخاب مجلسين الآن، أم سنكون مضطرين للتمديد للمجلس الحالي أو للإنتخاب على أساس «الستين»، مع وعد جديد لانتخابات مقبلة على أساس المجلسين؟

نعمان: بالنسبة للعاملين في النظام الحالي ومن ضمنه الطائف، هؤلاء يعتقدون بأنه نعم هناك وقت ضيّق ويجب العمل للترميم والإصلاح قدر الإمكان، وقبل حلول موعد الانتخابات أواخر الربيع المقبل. لكن القوى الوطنية الحيّة لا تقيس الأمور من خلال الاعتبارات والنصوص التي يعمل بموجبها الفريق الأول، يعتقدون أنّ فرصة ترميم النظام يجب العمل لها من خارج الطائف، من أجل هدم أسس هذا النظام، وبالتالي، قيام تجربة جديدة سيكون بالضرورة للشارع دور فيها.

قنديل: إذا وصلنا إلى الحائط المسدود، وبتنا أمام خيارين: إما انتخابات على اساس «الستين»، ثمة من يقول إن «التيار الوطني الحر» و«تكتل التغيير والإصلاح» والمدى الشعبي معهما، لن يشارك، على الإطلاق، في إنتخابات على أساس الستين، هل يمكن أن تؤكد لنا هذا؟

جريصاتي: هذا الكلام غير دقيق، المطلوب أن نرمّم النظام، أيّ نطبقه. أيّ إشغال الموقع الأول في الدولة لتأمين الشراكة الوطنية. ومطلوب شراكة في المجلس النيابي، حينها تفتح الآفاق والاستحقاقات... هل يمكن تصوّر إقرار قانون انتخاب عادل بمفهوم الميثاق بغياب الرئيس؟ وهل يمكن أن يقرّ أيّ قانون تأسيسي منشئ لسلطة، بغياب سلطة الرقابة والطعن؟

قنديل: لكن «التيار الوطني الحر» و«تكتل التغيير والإصلاح» هما اللذان كانا يقولان «هذا المجلس غير شرعي وغير مؤهّل لانتخاب رئيس ونريد انتخابات نيابية جديدة وإن كانت على الستين لينتخب رئيس للجمهورية».

جريصاتي: قالها العماد عون إذا توافقنا على قانون انتخاب جديد أصبحت سلطة الطعن والردّ محصورة. وإذا لم نتوافق نحتاج إلى سلطة احتكام وهي رئيس الجمهورية بالدستور. نحن نقول أحلاهما مرّ لانريد أن نصل للتمديد.

قنديل: إذاً بات التمديد أمامنا؟

جريصاتي: لن يكون أمامنا التمديد لأنّ الأميركيين فرضوا علينا الانتخابات البلدية، وسيفرضون علينا انتخابات نيابية. من يفرض علينا قائد جيش وانتخابات بلدية يفرض علينا انتخابات نيابية.

قنديل: أنا أناقش قوة سياسية، إذا تمّ التمديد.

جرصياتي: لن يكون هناك تمديد، هذه فرضية.

قنديل: ها نحن أمام تمديد لقائد الجيش للمرة الثالثة ولم يكن أحد يتوقعه.

جريصاتي: هذا موقع في الفئة الأولى في الدولة، عسكري يهمّ الأميركيين. ريتشارد جونز الذي أعطى للوزير نهاد المشنوق الأمر بإجراء الانتخابات البلدية، سوف يصدر أمراً آخر لإجراء الانتخابات النيابية.

قنديل: هذه معلوماتك، أنا لا أناقش معلومات، بل بالاستنتاج السياسي، الطرف السياسي الذي تمثّل إذا كان أمامه أحد الاستحقاقين: التمديد أو «الستين»، يقول لا للاثنين؟ يستقيل من مجلس النواب الممدّد له؟

جريصاتي: إذا الاستحقاق وصل وبنتيجته خراب البصرة نحن أم الصبي. وإذا كانت هناك خيارات أخرى نذهب إليها.

قنديل: حتى تتوضح الصورة أكثر فأكثر بالتعقيدات التي يطرحها أمامنا، وليس بالسهولة التي يمكن أن يتخايلها من يقرأ بأنّ هيئة الحوار دخلت لمناقشة مخرج لقانون الانتخاب عنوانه صيغة لمجلسي النواب والشيوخ، نحن نعيش قصة لا تختلف عن بقية القصص التي تفجّرت فيها الأزمة السياسية، والتي تتناسل بأشكال مختلفة. ويبدو أنّ موضوع المجلسين واحد من تعبيرات الأزمة وليس من مداخل الحلول، وأنت عايشت الطائف وما قبل وحتى اليوم.

بقرادوني: المرحلة تشبه السبعينيات

بقرادوني: أشعر أنني في السبعينيات. أذكر تماماً كان هناك «يسار» يقوده كمال جنبلاط، و«يمين» يقوده بيار جميل وكميل شمعون. كان يقول لبنان كما هو يجب ان تتمثل كلّ الطوائف، والا لا استقرار وكانت هناك نظريتان متواجهتان.

قنديل: كان في الوسط الإمام السيد موسى الصدر وكان يطرح الغاء الطائفية.

بقرادوني: تبيّن أن لا أحد يستطيع أن يحسم فكرياً وحتى انتخابياً، ولا قانون الانتخاب، لأنهم عدّلوا قوانين انتخاب عدة، ولم يتغيّر شيء. وجاء الإمام الصدر ليأخذ موقعاً وسطياً، فقال في قداس في الكبوشية بضرورة انتقال النظام الطائفي، كما يمارس بشكل دراماتيكي، إلى نظام إلغاء الطائفية بشكل متدرّج، في واحدة من الطروحات التي تكلم عنها لإلغاء الطائفية تدريجياً، يقضي أمرين: نحن كمسلمين، صراحة، إنّ لبنان وطن نهائي. وأنتم أيها المسيحيون تؤمنون بهوية لبنان العربية وتذهبون، ولو بخطى، إلى نظام أقلّ طائفية. ولم يتحدّث عن العلمانية، بل القوميون السوريون وكمال جنبلاط تحدثوا عن العلمانية. وكان جنبلاط يقول إنّ العلمانية ليست حلاً وإنّ الطائفية المعقلنة يمكن أن تشكل حلاً.

قنديل: الطائفية المعقلنة تشكل مرحلة، لكن الهدف إلغاء الطائفية.

بقرادوني: في تلك الفترة لم يكن مطروحاً مجلس شيوخ، وطرح مجلس الشيوخ في مرحلة إنهاء حرب لبنان في الطائف. سألت لماذا طرح مجلس الشيوخ، جاء الجواب كالتالي: إذا أردنا أن نرضي «اليسار» أو دعاة الطائفية بإلغاء تدريجي للطائفية، يجب أن يكون هناك مجلس شيوخ تمثيلي لكلّ الطوائف يطمئن. نحن السبب لأنّ لبنان متنوّع بطوائفه، ولا بدّ من تمثيلها. وإذا ذهبنا للعلمنة، هناك مشكلة تمثيل طائفي حقيقية. إعتقادي الشخصي أنّ هذا النظام مأزوم ونفَسه ضيّق وأصبح على النهاية، ولديه صعوبات كثيرة، فهل أن مجلس الشيوخ يرمّمه؟ لايستطيع، بل يمكن أن يعطيه جرعات. نحن بحاجة إلى إعادة النظر بالنظام السياسي، ونحتاج إلى نظام جديد يخلف الطائف الذي لديه مشكلتان: الاولى أنه لم يطبّق كاملاً. وهناك من يقول لو طبقناه لايكفي. أعتقد أنّ الإنحراف عن الطائف لم يكن منطقياً، لم يقل الطائف أنّ صلاحيات رئيس الجمهورية تعطى إلى مجلس الوزراء مجتمعاً. والرئيس رفيق الحريري فهم تطبيقه بأنّ الصلاحيات تنتقل إلى رئيس الحكومة، ومارسها وانتقلت في الواقع إلى رئيس الوزراء منفرداً، كما كان رئيس الجمهورية قبل الطائف يتفرّد. المسألة الأخرى هي قانون الانتخاب. وارد في الطائف «قانون صحيح ويمثل»، جرّبوا كلّ أنواع القوانين، منذ الحرب حتى الآن، لم يحلّ قانون من القوانين مشكلة أو معضلة. أنا مع الانتقال من الأكثري إلى النسبي، يجب إنشاء مجلس شيوخ طائفي ومجلس نيابي لاطائفي، ونحافظ على المناصفة فيه، ونذهب إلى النسبية ونكون قمنا بخطوة جدية.

قنديل: هذه نافذة برأيك تبقي الحياة للطائف؟

بقرادوني: مخرج مجلس شيوخ يريح الطوائف وقانون نسبي مع المناصفة.

قنديل: لكن الدكتور البير منصور ضدّ ذلك بالمطلق، وقال إنها نسف لكلّ ما اتفق عليه في الطائف، ويفترض وجود مجلس وطني لاطائفي كلياً.

بقرادوني: ما أطرحه قد يكون متنفساً لتطوير قدرة العيش مع الأزمة. حان الوقت، من دون حرب، أن نطرح موضوع الطائف في مؤتمر وطني. وقد يكون هذا دور رئيس الجمهورية الآتي، وفي غيابه لانستطيع فعل ذلك. أول عمل يقوم به رئيس الجمهورية المقبل، أو هيئة الحوار الموسعة، أن يدعو إلى مؤتمر وطني لإعادة النظر في النظام الحالي.

قنديل: نحن نعدم عاملين في النقاش، كأنّ الأمر فقط في النصوص، الأول، أنّ موازين القوى تحكم تطبيق النصوص وليس فقط الإرادات الفردية. وموازين القوى التي نتجت مع تطبيق إتفاق الطائف، أنتجت معادلاتها معها، والقوى المسيحية التي كانت عشية الطائف، مقاطعة للنظام الذي ولد منها، أنتج ميزان قوى طائفي وسياسي، والرعاية الإقليمية والدولية أيضاً كانت حاضرة، والآن لارعاية إقليمية ودولية للنظام الحالي، وبات خارج المعادلة ولا بديل محلي للتعويض إلا رئاسة الجمهورية التي تستطيع لعب دور لكنها غائبة. لبنان جزء من معادلة المنطقة التي تعيش حديثاً عن تقسيم وفدراليات وكونفدرالية ودولة مدنية وإقطاعات جغرافية، إلى أيّ مدى بقراءتك السياسية للمشهد الاقليمي ولموازين القوى السياسية والطائفية الحاكمة في لبنان بلحظة الانسداد التي فيها، أيهما قبل إنتخاب رئيس أم مؤتمر تاسيسي؟

بقرادوني: ما سيحدث في سورية سيحدث هنا، إذا اتجهت سورية إلى ما يسمّى فدرالية أو تقسيم، أو كما تحاول تركيا قضم قطعة من سورية، والأكراد يحاولون بناء دويلة ضمن الدولة في سورية، إذا تكرّست حالات التجزئة هذه أو التقسيم، لبنان في خطر، صيغة لبنان في خطر، أيّ صيغة التعايش. إذا إستطاع النظام السوري والشعب والجيش أن يحافظوا على وحدة سورية فإنّ وحدة لبنان مؤمّنة.

قنديل: واقعياً هل هناك إمكانية للاتفاق على رئيس للجمهورية قبل أن نصل إلى لحظة المؤتمر التأسيسي؟

بقرادوني: نحن ذاهبون باتجاه ميشال عون، ويحتاج إلى وقت ليستوعبه الجميع، وتفكيره إصلاحي وحزبه إصلاحي. كلّ ذلك إذا لم يحصل، نحن قادمون على مرحلة صعبة حتى أواخر السنة. وإنّ غداً لناظره قريب. وذاهبون إلى إنتخابات رئاسية قبل نهاية السنة. وإذا لم يحدث ذاهبون إلى المجهول.

طبارة: أريد أن أعلق على ما قاله زميلي الدكتور جريصاتي في ما يتعلق بالطائف، كما فهمت أنّ الطائف في ذهنه أنّ الأمر الاساسي فيه هو تكريس النظام الطوائفي، الطائف بالعكس، نستخلص انه لتجاوز الحالة الطائفية، وقالها صراحة وقالها بالتطبيق، تلغى الهوية الطائفية وتعيين الموظفين تعتمد الكفاءة فيما عدا موظفي الفئة الأولى، وتنشأ هيئة لاقتراح الحلول لإلغاء الطائفية. فلسفة الطائف تجاوزت الحالة الطائفية، النظام الحالي مأزوم وأثبت في التطبيق أنه يؤدّي إلى كارثة، من الاستقلال 1943 حتى اليوم، وأحداث 1958 أخذت منحى طائفياً واضحاً وإنتهت بلا غالب ولا مغلوب. وفي العام 1969 كانت أطول أزمة وزارية، وأيضاً أخذت منحى طائفياً، وفي 73 و75 قتل على الهوية ومنحى طائفياً واضحاً، كله في ظلّ النظام الطائفي الذي نعيشه، نظام أدّى إلى انهيار أو يكاد، لدولة بكاملها. يجب أن تكون نظرتنا إلى الطائف كيف يمكن أن نتجاوز الحالة الطائفية التي نعيشها؟

قنديل: يعني أن نأخذ هذا المخرج الذي رسمه لنا الطائف للخروج من الحالة الطائفية باعتبار أهمّ ما فيه ما لم نطبقه؟

طبارة: هذا كان مهمة الهيئة التي نص عليها الدستور، الرئيس بري عمل ندوة حينها في مجلس النواب، شاركت فيها عن موضوع الهيئة، كيف يمكن أن تنشأ، حصل مسعى جدي آخر أيام الرئيس الهراوي، قدّم كتاباً إلى مجلس النواب لتشكيل الهيئة الوطنية، لاأحد يتحدث عن المراحل التي نمرّ بها لنتجاوز الحالة الطائفية.

قنديل: أستاذ ريشار، التيار العلماني يمثله القوميون ككتلة أساسية فيه، هل أنّ التعايش مع صيغة من صيغ التنظيم الطائفي في العملية السياسية، وهو مجلس الشيوخ، مقابل ما يقول البعض إنه رشوة للاطائفيين، أن خذوا مجلساً نيابياً على أساس لاطائفي، وشرّعوا فيه قانون السير والطيران والبناء، وأتركوا لنا القضايا المصيرية التي تعني الكيان ومصيره ومستقبله، ليس في يد ممثلي الطوائف، بألعن صيغة يمكن أن تتخيّلوها، هي أن تنتخب الطوائف ممثليها. هل تعتبرون هذا صيغة تنسجم مع عقيدتكم العلمانية كمخرج من الصيغة الطائفية؟

رياشي: لبنان دولة مدنية لادينية

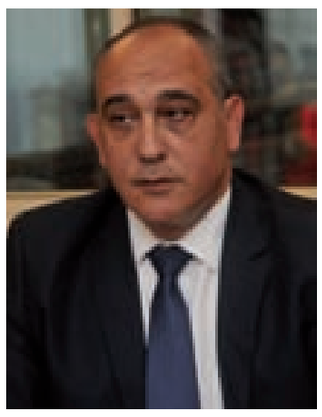

رياشي: انطلقنا من فكرة الضوابط القانونية لمجلس الشيوخ، الغاية منه ضمانات وضوابط. في أكثر من مكان توجد فيه فدراليات واثنيات وولايات وكونفدراليات، لا شيء يشبه لبنان، نعود الى فلسفة الدستور الذي وصلنا إليه بعد حرب أهلية طاحنة طائفية. الدستور في مقدّمته يقول إنّ لبنان دولة مدنية وليس دينية، وقوانينها الوضعية مدنية، باستثناء الأحوال الشخصية. فلسفة الطائف هي إلغاء الطائفية السياسية. مقدمة الدستور أقرّت هدفاً وطنياً هو الغاء الطائفية السياسية، ويستتبع في المادة 22 بعد انتخاب أول مجلس نيابي وطني يُصار إلى تأليف مجلس شيوخ تناط فيه المسائل الأساسية في البلد. النظام الطائفي لم يولد الأزمات، وما أسماه الوزير جريصاتي مسالك سرابية، لا أسمّيه كذلك، هناك دستور ونص، لكن تدعو الحاجة إلى تطبيقه لاسيما مقدمة الدستور التي تدعو إلى إلغاء الطائفية السياسية بالمطلق. ومن يقول إنّ إلغاء الطائفية لا يقود إلى العلمنة، أسأله ما الفرق بينهما؟ يكملان بعضهما ويشبهان بعضهما، الهدف على الأقلّ، أن نصل إلى قانون انتخاب خارج القيد الطائفي ولبنان دائرة انتخابية واحدة، ولو لمرحلة أولى. كلّ الفرقاء يريدون الإبقاء على المناصفة، لكن النصوص بالذهنية يجب أن تكون الذهاب إلى قانون انتخابي خارج القيد الطائفي كلياً، وتأليف مجلس الشيوخ نبحث بصلاحياته، جرّبنا كلّ نوع من القوانين يؤدّي إلى ظلامة عند الآخرين، وهذه الصيغ تولد خراباً، والدليل أنّ النظام المأزوم بسبب الطائفية، واليوم تطرح ميثاقية جلسة مجلس الوزراء إذا لم يحضر أحد مكوناتها.

قنديل: أليست هذه واحدة من الأحاجي التي توضع بين أيدينا كلبنانيين، وتنظيم الصلاحيات بين المجلسين وتأخذ سنوات، فيما البلد أمام انفجار، هل هذا ترف فكري وسياسي ودستوري للتلهّي لأنّ ظروف الحلول التي ينتظرها المعنيون لم تنضج، أم أنتم تأخذون الموضوع على محمل الجدّ؟

رياشي: لا نستطيع فصل ما يجري في لبنان عن الوضع في المنطقة، لا نعتبر ذلك ترفاً بل هو هدف أساسي، لكن لا نعزل لبنان عن أحداث المنطقة، نطبّق الاتفاق أو نذهب إلى مكان آخر ونطرح بكلّ ثقة ومجاهرة للرأي العام أن الدستور لا يصلح، وأحد أهمّ أسباب الأزمة الحالية هي الطائفية. كيف نريد أن نصل إلى دولة مدنية وكلّ شيء فيها طائفي؟

نعمان: لايكفي أن نطرح هدفاً أو مطلباً من دون تحديد كيفية الوصول إليه، الزملاء طرحوا اهدافاً عدة من خلال مواد الطائف والدستور، لكن لم يحدّدوا كيف، اليوم القائلون إنّ مدخل الحلّ هو انتخاب رئيس جمهورية لم يتمكنوا من إنضاج وإنجاح الطرح. كما أنّ القائلين بوجوب التوافق على إقرار قانون إنتخاب أياً كان محتواه، فشلوا في إنجاحه، كيف يمكن الخروج من الموضوع؟ يستحيل ترميم النظام وإيجاد مدخل، لاحل من خلال النظام، وهذا يؤدّي إلى التفكير بمدخل للحلّ من خارج الذهنية والأطر المعروفة المتلازمة مع النظام، باللجوء إلى الشارع، بمعنى العودة إلى الشعب وقيام القوى الحية بترتيب وضعها وصولاً إلى مؤتمر وطني. وهذا المؤتمر يقوم بالضغط على الشبكة الحاكمة، وهي ليست فئة حاكمة بل شبكة، ويضغط عليها من خلال العمل الشعبي، من أجل أن تقوم بإيجاد حلّ أو مدخل، ولو تسوية من خلال الأطر القائمة. هناك 17 مشروع قانون في المجلس النيابي، أفضلها، ربما، مشروع حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، بنتيجة الضغط ربما يتوافق أطراف الشبكة الحاكمة على إقرار القانون هذا، لإجراء انتخابات ونقل البلاد من صعيد إلى آخر. أما إذا أخفقت حتى في ذلك، فالظرف الاستثنائي يقتضي اللجوء إلى تدبير استثنائي بإجراء انتخابات بمعزل عن الشبكة الحاكمة، بواسطة قواد الذاتية والبلديات. في البلد تجري استطلاعات رأي على مستوى الجمهورية، مرات عدة في السنة، وهذه الانتخابات ستكون بمثابة استفتاء، لايمكن للشبكة منعها.

طبارة: نحن نعيش في نظام ديمقراطي برلماني.

قنديل: يدور النقاش بين فكرتين محوريتين، لا إمكانية للانفتاح على إلغاء الطائفية من بوابة مجلسي الشيوخ والنواب، أو سواها، أو مؤتمر تأسيسي. لاخروج من هذه الأزمة التي تبدو، في الظاهر صغيرة. ورأي آخر يقول: ثمة فئة في البلد تشعر أنها أخرجت عمداً من الحياة السياسية، في غالبها مسيحية، استحقاق رئاسة الجمهورية يعنيها مباشرة، وتقول «لا تضحكوا علينا بمخارج الإصلاح وإلغاء الطائفية، أعطونا حقوقنا وحصتنا ولاحقاً نتكلم». نحن أمام هذه الثنائية تدورنا في المكان نفسه. في القسم الثاني من الحلقة سنعمل جولة سياسية، لكن سأترك المجال لزملائنا في «البناء» للاسئلة.

الزملاء في «البناء»

هتاف دهام سألت بقرادوني: قلت إنّ رئيس الجمهورية الذي سيكون، سيعيد النظر بالنظام الطائفي. ماذا لو لم ينتخب عون رئيساً وأتى رئيس توافقي، على غرار الرئيس ميشال سليمان، الذي وعد في بداية عهده بإقرار قانون انتخاب على أساس النسبية، وانتهت ولايته من دون أن ينفذ وعوده؟

بقرادوني: إذا أعدنا تجربة العماد سليمان، فإنّ البلد يتجه إلى الخراب والمجهول، ويسقط نظامه الطائفي، بل يسقط كله. دور تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية شيء ضروري، ومعها قانون النسبية لبلد مثل لبنان، ورئيس جمهورية من نوع عون يقوم بذلك.

روزانا رمال: أستاذ كريم نحن نتحدّث عن تغيير في البلاد وتغيير في الدساتير والقوانين والطائف. تحدثت عن الارتباط بسورية بينما نلاحظ أنّ الحديث اليوم عن لبننة الحلّ السوري، مطروح في أروقة الدوائر الغربية وطرحه ستيفان دي ميستورا المبعوث الأممي إلى سورية بأنّ الحلّ اللبناني مدهش للأزمة السورية. إلى أيّ مدى يمكن أن نصلح شيئاً في نظامنا الطائفي في لبنان، وإلى أيّ مدى نستطيع إبعاد النفوذ الدولي؟ في أيّ إصلاحات إذا كان النظام الطائفي شكّل مصلحة للسعودية في لبنان؟

بقرادوني: لا أعتقد أنّ النظام اللبناني يطبّق في سورية، والعكس صحيح. لبنان يجب أن يطوّر النموذج الديمقراطي، الذي هو طائفي أكثر مما هو ديمقراطي، كما قال الرئيس الحص بأنّ الحرية لدينا أكثر من الديمقراطية. علينا تطوير النظام بمعزل عما يحصل في سورية. أخشى من أن المخططات الخارجية يمكن أن تأخذنا إلى حرب داخلية في لبنان. هناك مخططات خارجية تحاول استخدام سورية والعراق ولبنان وفلسطين لإنهاك هذه الدول، وبالتالي ترك القضية الفسطينية لإراحة «إسرائيل». عندما يكون حولها «إسرائيليات» صغيرة أو دول دينية وهي الأقوى.

رمزي عبد الخالق: فهمنا من الوزير جريصاتي أنّ الطائف وصل إلى طريق مسدود، بينما العميد رياشي أشار إلى وجود مواد في الدستور يمكن أن تخرجنا من الأزمة، والحقيقة أنّ ما لم يطبق في الطائف هو البنود الإصلاحية، ألا يشكل تطبيق هذه البنود مخرجاً للأزمة التي نعيشها اليوم؟

جريصاتي: الإشكال الأساسي في الطائف هو أنه طوائفي بامتياز، وحمى نظاماً قوياً وأنشأ منذ 1989 إلى اليوم دولة تافهة ونظاماً مصلحياً. وعندما تدمج المصالح بحقوق الطوائف هذا نظام قوي جداً، لا هو مأزوم ولا ذاهب إلى زوال. الطائف أنشأ نظاماً قوياً ودولة تافهة أو هشة، النظام الذي يعطي لرؤساء الطوائف حق مراجعة المجلس الدستوري، نظام فاشل قاهر وفاسد، لكنه قويّ عصيّ على الاختراق. عندما نطالب بانتخاب عون رئيساً للجمهورية لأنه خارج كلّ هذه المنظومة، هذا النظام الذي يتحدث عن التساوي في المجلس النيابي بين المسلمين المسيحيين، وبصورة نسبية بين المذاهب، يكون طوائفياً وهذا النظام الذي يربط أيّ إصلاح بقانون انتخاب خارج القيد الطائفي، كيف سنصل اليه؟ نعيش حالة تمذهب قصوى وصراعاً مكبوتاً، هو صراع في المنطقة ولم ينتقل إلى لبنان حتى اليوم، وقدرنا نحن المسيحيون أن نأخذ بزمام الأمور مجدّداً وسنأخذ بناصية الميثاق مجدّداً، لننقذ الميثاق، ليس إيماناً منا بضغط الطائف بل حق لنا أن نشارك بصناعة القرار الوطني، وحينها أستكين وحينها أذهب إلى دولة المواطنة.

طبارة: نحن نخلط بين المرحلة الانتقالية التي أوجدها الطائف بما فيها معادلة الخمسين بخمسين، بما فيها تأليف حكومة تتمثل فيها كلّ الطوائف، أساساً لهدف الوصول إلى إنهاء الحالة الطائفية. الطائف لم يكرّس الطائفية، بل هي مرحلة انتقالية.

جريصاتي: لكن هذه المرحلة الانتقالية تدوم ومستمرة منذ العام 1926.

طبارة: يجب أن نتجاوزها لتشكيل الهيئة التي نص عليها الطائف، لكي تتخذ تدابير إلغاء الطائفية، ويجب أن تنشأ من أول حكومة بعد الطائف.

قنديل: إلى أيّ مدى تبلغ نسبة التوزان بين المدافعين عن النظام الطائفي، وبين سعاة الخروج منه. الطائف أتى كثمرة غلبة للخروج من النظام الطائفي، الواضح أنّ الطائف بمرحلته الانتقالية أنتج معادلة طائفية لم يعد فيه قوى مستعدة للقتال للخروج من الحالة الطائفية، لأنّ لامظلومين فيه؟

نعمان: الطائف لم ينتج معادلة طائفية جديدة، المشكلة ليست في الطائفية بل ما بعد الطائفية، وفي المحاصصة، بعد الطائف وتحديداً بعد انتخابات 2005 نتج ميزان قوى جديد، نوع بين تكافؤ بين قوتين رئيسيتين وعلى أساس الواقع الجديد، نوع من معادلة تقوم على محاصصة وتوزع المناصب والمراكز، المشكلة بين أهل السلطة بما هم أهل محاصصة.

قنديل: هؤلاء أهل المحاصصة الذين تتحدث عنهم إذا شاهدنا نتائج الانتخابات البلدية الاخيرة، واقع الحال يتحدث عن الزعامات الشعبية في البلد التي محضها المواطنون أصواتهم كزعامات، يعني المسيحيون انتخبوا العماد عون ولوائحه ليس بصفته كزعيم حزب سياسي، بل بصفته رئيس جمهورية. والشيعة انتخبوا الرئيس بري كرئيس للمجلس النيابي. والسنة انتخبوا الرئيس الحريري كمشروع رئيس حكومة. والوزير جنبلاط زعيم الأقلية التي يمثلها. يعني نحن لا نتحدث عن محاصصة مبنية على التسلط رغماً عن الإرادة الشعبية، بل محاصصة مبنية على موازين قوى أفرزتها عملية انتخابية. والآن إذا أجريت إنتخابات على أساس النسبية ودائرة واحدة، نسبة التغيير لن تتعدّى العشرة في المئة، في الوقت الراهن. المراهنة على النسبية بمداها الطويل أنها تشجع على الحياة الحزبية، وتفجر الطوائف من داخلها. هذا النظام بطبقته وبقيادته السياسية الراهنة، هو الأزمة بسبب القيادة السياسية التي فيه، والمخرج أن يأتي سلمياً. ممرنا الإجباري هو هذه القيادة السياسية وأداتنا الوحيدة هي أن يضغط هذا الشعب الذي توّج هؤلاء الزعماء عليهم.

نعمان: على القوى الوطنية الحية أن تتكتل وتضغط على الشبكة الحاكمة، إذا إستجابت وتراجعت وأقرّت ألطف القوانين الانتخابية كمشروع ميقاتي، وإذا لم تستجب فالظرف الاستثنائي يستوجب تدبيراً استثنائياً.

طبارة: فلنتفق هل أنّ النظام الطائفي نظام جيد أم فاسد، هل أن النظام الطائفي في لبنان هو الضرورة ويجب أن يعمّم إلى دول الخارج؟ قضية قانون الانتخاب، كنت تقول أستاذ ناصر أنه إذا أجريت إنتخابات اليوم لا تتغيّر في النتائج. لكن قانون الانتخاب العادل والمنصف هو ليس فقط قانون النسبية، وهي ركيزة، لكن هناك تأثير للمال على إرادة الناخب، وآخر إنتخابات نيابية وضع فيها مليار دولار. وهناك تأثير الاعلام، قانون ميقاتي لايلاقي الحلول لقضية تأثير المال على إرادة الناخب.

نعمان: أنا لا أعتبر أنّ مشروع حكومة ميقاتي هو الأمثل، بل هو ألطف المشاريع الموجودة التي من شأنها تجديد القيادات السياسية. وإذا عجزت الشبكة الحاكمة عن التراجع بأخذ الحدّ الادنى، فلا يعقل أن يكون مدخل الحل إلا التدبير الاستثنائي.

قنديل: الواضح أن نسبة حيوية الشارع دكتور عصام ليست كما نتمناها، خصوصاً العابرة للطوائف، نحن نتمنى أن يكون الشارع غير طائفي، وله تطلعاته الاصلاحية وقوي ويمثل ميزان قوى حقيقيا قادرا على أن يهز أركان النظام الطائفي. لكن عملياً، هذا تمني أكثر مما هو اقع. نحن أمام معادلة محكومين فيها لتوافق أركان النظام الطوائفي وقدرتهم على إنتاج رئيس جمهورية بالتوافق، وإما على إنتاج قانون إنتخاب بالتوافق، وإما لاشيء. ترمى الكرة في معادلة التطورات الاقليمية والدولية التي قد تأخذنا، وسبق أن أخذتنا مرات عديدة، تفرض تسوية بموازين قوى دولية، سورية ربحت وإيران وروسيا، حلف يتقدم وبناء عليه حزب الله لعب دوراً محورياً في معركة الاقليم مع الإرهاب. وتثمير وزنه السياسي والاقليمي يتمّ في لبنان بمرشح رئاسي من كنفه، ويأتي عون رئيساً، ليس بمعادلة داخلية، ويأتي الحريري رئيساً للحكومة، ليس بمعادلة داخلية، بمعادلة أن السعودية يجب إرضاءها تمثيليا، إذا إتفق السعوديون على أن يمثلهم الحريري، بمعنى إلى أيّ مدى نحن أمام الركود الشعبي الضاغط إصلاحياً، بين خيارين: أن نكون رهائن لأهل السياسة ولكل منهم حق الفيتو، وأن يتفق اللاعبون الكبار، الذين يملك كل منهم حق الفيتو. وإذا طال أمر كلاهما ذهبنا إلى الهاوية؟

نعمان: هناك حقائق جديدة يجب أخذها بعين الاعتبار، صحيح أنّ القوى الخارجية ما زال لها تأثير ولكن ليس كما في الماضي. من هي القوى الخارجية، بصرف النظر إذا كنا نتوافق أو نختلف معها. سورية منشغلة الآن بنفسها، أميركا منشغلة بما إقتعلته من حروب وفتن لمصلحة سياساتها ومصلحة «إسرائيل» وهي إذا لم تكن منشغلة، صعب عليها أن تتصرف كما في الماضي. «إسرائيل» عاجزة عن التدخل لوجود مقاومة يمثلها «حزب الله» قادرة على إلحاق أذى شديد بها، يبعدها عن مغامرة جديدة، والسعودية منشغلة وسلاح المال ليس كما قبل. هذه فرصة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، خصوصاً القوى الوطنية الحيوية المواجهة بأركان شبكة حية، هم عاجزون عن التفاهم وعن التخلي، ربما يجب على القوى الوطنية الحية أن تشتغل على نفسها وتتوسع حتى تصبح رقما مؤثرا في الوضع الداخلي.

طبارة: لا أوافق على ما قاله الاستاذ قنديل عن الركود الشعبي، بل هناك نقمة شعبية كبيرة عبّر عنها انتخاب البلدية في بيروت. الشارع بمعنى الشعب، إذا أعطيته قانون إنتخاب يمثل التعبير عنه ويقول رأيه بحرية وضوابط للاتفاق الانتخابي، يختلف الوضع والنتائج.

قنديل: نحن نتحدث عن ركود في الشارع لفرض قانون إنتخاب، لدينا حركة قابلة للاستجابة؟

جريصاتي: إذا بمعايير قوى التغيير نعم لدينا، في الماضي الحراك المدني لو عرف كيف يميز بين مفهوم الحراك وقوى التغيير التي قد تدعمه كان حقق شيئاً.

قنديل: وهل يمكن أن يوسم طائفيا؟

جريصاتي: إذا استفتينا قوى التغيير في إي أزمة لماذا يوصف طائفيا؟

قنديل: القوة الاكبر في الطائفة السنية هي «تيار المستقبل» حتى تاريخه. وإذا كان الحراك القوة الحاملة فيه هي تحالف «حزب الله» و«التيار الوطني الحر» سنقسم البلد كما يلي: غالبية شيعية- مسيحية في ضفة، وغالبية سنية في ضفة أخرى.

جريصاتي: أؤكد لك بأن شعبنا سوف يستفتى وإن قلنا نحن نتكلم عن الشعب اللبناني، ولا سمة للصراع المهيمن في المنطقة ولا إستهداف لـ«تيار المستقبل»، شعبنا سيستفتى على أساس هل هذا النظام قادر على الاستمرار في ظل إنسداد الأفق، وبالتالي، ما هو دور المكونات في هذا النظام. طرحي من منطلق الحرص على عدم إذكاء نار الفتنة وأنا حريص على حزب الله وأحيّده. الشعب، قوى التغيير، يريدون الالتحاق بنا فأهلاً وسهلاً. وأجلّ حزب الله أن ينزل إلى الشارع، ولا أطلب منه ذلك لضرورات وأد الفتنة. أريد أن أسأل هل النظام قابل للحياة، والا سوف نقوم بالمهمة، وإنْ وسمت بالطائفية، سأقول قانون الانتخاب الذي نريده وبالمواقع كما نفهمها، وأستذكر الآباء المؤسسين وكيف أنّ الطائفية هي الممرّ الإلزامي نحو الطمانة والاستكانة، كي نصل الى دولة المواطنة.

قنديل: في المآل السياسي هل هذا يصنع تغييراً أم يعبّر عن رغبة بالتغيير؟

جريصاتي: هذا يصنع تغييراً لأنه يقول للأهل هذا النظام المصلحي – الطوائفي إننا خارج عنكم.

قنديل: ما هي آليته لكي يفرط؟ إذا لم يستجب الذين من دونهم لا يكتمل نصاب الإنجاز؟

جريصاتي: أنت تفترض أنهم يستطيعون بناء